في الميزان التجاري ليست بتلك المشكلة المستعصية الحل ، كما انها لم تؤد حتى الان الى أية ذيول اقتصادية ذات شأن .

وقد سبق ان شرحنا في دراسة مستقلة عن « تجارة اسرائيل الخارجية » ان موضوع الاكتفاء الذاتي ليس ذا اهمية كبيرة فهو مرتبط الى حد بعيد بمعدل النمو الاقتصادي الذي تهدف اسرائيل الى تحقيقه. لذلك فهي قادرة على تحقيق ذلك اذا قبلت بتخفيض معدل نموها الاقتصادي علما بأنه من الصعب علميا تحديد الاكتفاء الذاتي اقتصاديا واعطاؤه مدلولا اختباريا .

ومن التطورات الحديثة التي تسترعي الانتباه ان اسرائيل بدأت في تصدير مختلف أنواع الاسلحة الخفيفة والذخيرة الى الخارج . فقد وصلت الى ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ومن المنتظر ان تصل الى ثلاثة اضعاف في فترة زمنية لا تتعدى خمس السنوات كما أكد ذلك مدير عام وزارة الدفاع . ومن أجل تحقيق هذا الهدف رصدت الحكومة ١٦٪ زيادة في ميزانيتها لتطوير الاسلحة الاسرائيلية وتحسين نوعيتها .

ملاحظات متفرقة

١ — من الدراسات التي أثارت ضجة في الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية تلك التي أصدرتها دائرة التخطيط في معهد التأمين الوطني حول توزيع شرائح الدخل في اسرائيل بين مختلف طبقات الجمهور . فقد جاء في خلاصة الدراسة المشار اليها أن نمط توزيع الدخل في اسرائيل لا يختلف عن ذلك السائد في الولايات المتحدة وكنده وبريطانيا وباقي الدول الصناعية . وقد جاء في الدراسة المذكورة أنه اذا تحدد الخط الفاصل بين الفئات الفقيرة وغير الفقيرة على أساس انه ذلك المرادف الى نصف متوسط دخل الفرد الواحد ، فان ٢١٪ من سكان اسرائيل يمكن تصنيفهم على أنهم في خانة الفقراء . وهذه النتائج تناقض تماما ما كانت تشير اليه مصادر الحكومة الاسرائيلية دوما من ان ارتفاع مستوى الضرائب وازدياد حجم الخدمات العامة قد أذاب كثيرا من الفروقات في الدخل الوطني . وقد اعتمدت الدراسة المذكورة على عينة عشوائية مؤلفة من ٦١٤٠٠٠ عائلة موزعة في قطاعات واماكن مختلفة.

ولا تزال الدراسة موضع أخذ ورد ، لانها تناهض كثيرا من المعطيات والبديهيات الاقتصادية في اسرائيل .

٢ — حصلت اسرائيل على قرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير قدره ٣٠ مليون دولار لتوسيع شبكة المواصلات فيها ، ويلاحظ في هذا الصدد أن لاسرائيل قلما تجد أي صعوبة في الحصول على ما تحتاجه من قروض من المؤسسات الدولية كما ان الفترة الزمنية التي يستغرقها تقديم الطلب والحصول على القرض المطلوب قصيرة نسبيا اذا ما قورنت بطلبات مماثلة لدول أخرى .

٣ — بلغت ميزانية الوكالة اليهودية للسنة المالية ١٩٧١/٧٢ مبلغ ٦٢٥ مليون دولار، وتقدر الايرادات بحوالي ٦٠٠ مليون دولار وهي أضخم ميزانية في تاريخ الوكالة حتى الان . وقد طاف مندوبو الوكالة في ثلاث وستين مدينة وبلدة في الولايات المتحدة حيث تم الاتفاق على المبالغ التي ستجبى من كل مدينة وبلدة خلال العام المالي المذكور . اما النفقات فسيخصص معظمها لاستقدام مزيد من المهاجرين وتوطينهم في المستعمرات الزراعية .

٤ — ارتفعت ديون اسرائيل الخارجية بما قيمته ٦٦ مليون دولار بحيث وصل المجموع الكلي الى ١٦٧٠ مليون دولار منها ٥٠٥ ملايين دولار لكل من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبنك الاستيراد والتصدير وصندوق النقد الدولي . وقد استطاعت الحكومة ان تعقد قرضا مع حكومة المانيا الغربية في حدود ٣٠٠ مليون دولار . وبالطبع لا علاقة بين هذا القرض وبين اتفاقية التعويضات الالمانية الى اسرائيل .

٥ — من المنتظر ان تصل طاقة انبوب النفط بين ايلات وعسقلان على شاطىء البحر الابيض المتوسط الى ٢٥ مليون طن في العام وهي تساوي الطاقة القصوى لانبوب « التابلاين » الذي يمتد من السعودية الى صيدا . وعلى هذا الاساس يمكن القول ان اسرائيل تستطيع هذا العام منافسة « التابلاين » في التصدير للاسواق العالمية خصوصا وان ايران قد تضاعف من حجم صادراتها عبر ايلات .

الدكتور يوسف شبل